الأمم المتحدة S/2012/421

مجلس الأمن

Distr.: General
11 June 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا وعن المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير بناء على طلب مجلس الأمن الوارد في البيان الصادر عن رئيسه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/21)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أبقيه على علم بأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا والتطورات المتعلقة بجيش الرب للمقاومة. ويبنى هذا التقرير على تقريري إلى المجلس المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/704)، الذي ركزت فيه على أنشطة المكتب في تنفيذ ولايته من أجل تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن، بما في ذلك بناء السلام ومنع نشوب النزاعات. ويتضمن التقرير الحالي ما استجد من أنشطة لمواجهة تهديد جيش الرب للمقاومة منذ تقديم تقريري السابق عن هذه المسألة المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2011/693).

ثانيا – التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف – التطورات السياسية والأمنية

٢ – تتعلق التطورات السياسية الرئيسية خلال الفترة قيد الاستعراض بالحوكمة الرشيدة والانتخابات والمسائل الأمنية وتأثير الأزمة الليبية على دول وسط أفريقيا، التي أثّرت على جملة أمور منها الإرهاب والجريمة عبر الوطنية. وقد مثلت الصعوبات في حرية الأشخاص في التحرك عبر بلدان وسط أفريقيا والمسائل المتعلقة بالأمن والنظام والسلامة العامة تحديات إضافية لهذه المنطقة دون الإقليمية.

12-35957 (A) 120612 130612

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وخلال الفترة قيد الاستعراض نظمت الانتخابات في ثلاثة من بلدان وسط أفريقيا فأجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات رئاسية وتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأجرت غابون انتخابات برلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وأجرت تشاد انتخابات محلية في شباط/فبراير ٢٠١٢. وقد أجريت هذه الانتخابات في أجواء سلمية بشكل عام، غير أن ذلك لم يحل دون وجود مخاوف أثارتها أطراف وطنية معنية وأحزاب معارضة ومراقبون دوليون. ويتعين أن تعالج السلطات الوطنية في البلدان الثلاثة هذه المسائل في إطار جهودها لبناء عمليات انتخابية جامعة للكل وقائمة على التشارك. ومن الأمور الباعثة على القلق في عدة بلدان في وسط أفريقيا الثغرات ومواطن الضعف في الإطار القانوني الانتخابي وفي طرائق تنظيم الانتخابات، ولا سيما القوانين الانتخابية وتسيير عمل الأجهزة الانتخابية وإدارتها. وما لم يكن هناك توافق عام في الآراء بين الأطراف المعنية بشأن تنظيم الانتخابات، تصبح نتائجها دائما موضعا للطعن، مما يؤدي إلى التوتر، وإلى النزاع، في أسوأ الحالات. ولذلك، يمثل شمول الانتخابات وشفافيتها عاملا رئيسيا للحوكمة الرشيدة ومنع النزاعات وبناء السلام.

٤ - وقد استمر انعدام الأمن في منطقة الساحل، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأزمة في ليبيا، يحدث تأثيرا اجتماعيا واقتصاديا سلبيا كبيرا على عدّة بلدان في وسط أفريقيا. وشكّل انتشار الأسلحة وتحركات الجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية المنظمة العابرة للحدود الوطنية تهديدا رئيسيا للسلام والاستقرار في تلك الدول.

٥ - وناقشت بلدان وسط أفريقيا تلك التحديات خلال الدورة العادية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا[(١)]، المعقود يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في نجامينا. وسعت أيضا بعض دول وسط أفريقيا إلى إشراك جيرانها في غرب أفريقيا من أجل وضع تدابير تصدّ جماعية للتهديدات التي تؤثر على المنطقتين دون الإقليميتين. وفي هذا الصدد، اجتمع رئيس النيجر محمد إيسوفو مع رئيس تشاد إدريس ديبي إتنو في نيسان/أبريل ٢٠١٢ في نجامينا. وبالمثل، تصدرت مسألة التصدي الجماعي لانعدام الأمن الإقليمي جدول أعمال مؤتمر القمة الرابع عشرة لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد، المعقود في نجامينا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(١) الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

٦ - وقامت بلدان وسط أفريقيا، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، بوضع آليات لتحرك الأشخاص والبضائع بحرية عبر هذه المنطقة دون الإقليمية. وظلت التوترات المرتبطة بتحركات رعايا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا عبر الحدود قائمة خلال الفترة قيد الاستعراض، غير أن حادثا واحدا على الأقل قد وقع وأسفر عن فقدان أرواح. وظل المكتب الإقليمي يثير هذه المسألة مع السلطات المعنية، مشجعا على إجراء مشاورات متعددة الأطراف ومشاورات ثنائية بين الدول الأعضاء لنزع فتيل التوترات وتسوية الخلافات. وعُقدت في هذا الصدد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتماعات للجان مختلطة مشتركة بين الكاميرون وتشاد، وبين غابون وغينيا الاستوائية، وبين الكاميرون وغابون، وبين غينيا الاستوائية والكاميرون.

٧ - وأبرزت الاستضافة المشتركة لغينيا الاستوائية وغابون لبطولة كأس الأمم الأفريقية الثامنة والعشرين لكرة القدم في مطلع عام ٢٠١٢ الدور الإيجابي للرياضة في تعزيز السلام والأمن في القارة الأفريقية. وقد استغل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأفريقي لكرة القدم هذه المناسبة للترويج لحملة تحت شعار ''اجعلوا السلام حقيقة'' وهي مسعى لتعزيز التفاهم بين الشعوب وتكوين اتجاهات إيجابية فيما بين الشباب وتشجيع المنافسة الصحية وروح التنافس الشريف. واستهدفت الحملة أيضا الإسراع بتنفيذ التزامات الدول تجاه مختلف صكوك الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالسلام والأمن.

باء - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٨ - أشار التقرير السنوي للجنة الاقتصادية لأفريقيا عن الحالة الاقتصادية في وسط أفريقيا (ECA/SRO-CA/ICE/XXVIII/12/PD/01.a)، إلى أن متوسط معدل النمو الاقتصادي في هذه المنطقة دون الإقليمية بلغ ٥,٢ في المائة في عام ٢٠١١، وتنبأ بتحقيق معدل نمو قدره ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وسجلت بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا معدلات نمو بأرقام مزدوجة بلغت ١٠ في المائة أو أكثر، لا سيما البلدان المنتجة للنفط. وينبغي أن يسمح هذا النمو الاقتصادي القوي لدول المنطقة دون الإقليمية بتوليد فرص لسكانها وإعطاء دفعة لبرامج التخفيف من حدة الفقر، مع تعزيز التنمية للجميع دون تمييز.

٩ - إلا أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدة بلدان لم يترجَم إلى إنجازات ملموسة في مجال تخفيف وطأة الفقر. وفي البلدان التي سجّلت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، هناك حالات تنم عن مفارقات حيث زاد مستوى الفقر، وخصوصا بين شرائح السكان الأكثر فقرا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ويزيد من حدة الصعوبات الاقتصادية التي

تعانيها الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع، وخصوصا في المناطق الحضرية السريعة النمو، أن مستويات غلاء المعيشة في بعض المدن الرئيسية في وسط أفريقيا هي من أعلى المستويات على الصعيد العالمي.

جيم - حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية

١٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر الجدل بشأن أهمية تعزيز استقلال الهيئات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في مختلف بلدان وسط أفريقيا. ولا يزال الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، مصدر قلق كبير في عدد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، واصلت بلدان وسط أفريقيا التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق العمال المهاجرين، في سياق لم تصدق فيه معظم دول هذه المنطقة دون الإقليمية بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١١ - ولا يزال التمييز بحق الجماعات الضعيفة، بما في ذلك في مجال المشاركة السياسية، مصدر قلق كبير. وبذلت بعض البلدان، وخصوصا الكونغو، جهودا مشجعة لضمان الإدماج الاجتماعي للشعوب الأصلية، بتحسين فرص حصولها على التعليم واستفادتها من المرافق الصحية. أما في بلدان كثيرة أخرى فلا تزال سبل وصول الشعوب الأصلية إلى الموارد والفرص محدودة. وكان التقدم المحرز في الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من البلدان إما محدودا أو منعدما، باستثناء قانون وطني بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الكاميرون.

١٢ - ولا يزال معظم الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية يعاني الضعف وقصور التمويل. ونتيجة لذلك، كانت الإنجازات الكلية لهذه الهيئات محدودة وقدرتها على متابعة وتنفيذ توصيات مجلس حقوق الإنسان بعد انتهاء الدورة الأولى من الاستعراضات الدورية الشاملة منخفضة، وكذلك توصيات سائر آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وواصل المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وهو مكتب فرعي تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان التنسيق والامتثال للمعايير الدولية.

دال - التهديدات عبر الحدود

١٣ - استمرت أنشطة الجماعات المسلحة والتدفقات غير المشروعة للأسلحة والمحاربين إلى هذه المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في أعقاب الأزمة الليبية، وتأثيرات تنظيمات إرهابية مثل تنظيم بوكو حرام، تمثل تحديا خطيرا للسلام والأمن في وسط أفريقيا. وفي ٢٣ كانون

الثاني/يناير ٢٠١٢، شنت تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى عمليات مشتركة ضد المواقع العسكرية للجبهة الشعبية للإصلاح، وهي جماعة مسلحة نشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكانت العملية ناجحة نسبيا لكنها لم تُجهز تماما على التهديدات التي تمثلها الجبهة.

١٤ - ويشهد بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية حالة متنامية من انعدام الأمن وانعدام الاستقرار بسبب تدفق أسلحة متطورة وجماعات مسلحة من ليبيا. ونظرا للصلات التي تربط بعض هذه الجماعات المسلحة بتنظيمات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا، يمكن أن تؤدي هذه الظاهرة إلى زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية كلها.

١٥ - وقد قامت جماعة بوكو حرام مؤخرا بتصعيد هجماتها خارج الحدود الوطنية لنيجيريا، وخصوصا في الكاميرون، حيث قامت بأعمال أدت إلى زعزعة استقرار المجتمعات المحلية الموجودة على جانبي الحدود وإرباك التجارة بين البلدين. وفي نيسان/أبريل أعلنت الكاميرون، ردا على ذلك، أنها ستكثف وجود قواتها الأمنية على طول الحدود مع نيجيريا.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

ألف - استعراض عام

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا العمل على تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات. وركز المكتب في عمله على بناء صلات التآزر مع مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة العاملة في وسط أفريقيا، بغية كفالة الاستجابة المتسقة من جانب منظومة الأمم المتحدة للتحديات التي تواجه منطقة وسط أفريقيا.

١٧ - وشملت بعض الأنشطة ذات الأولوية للمكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير تقديم الدعم للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال بناء السلام في وسط أفريقيا، والعمل مع الدول الأعضاء على تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، ودعم الجهود الدولية التي يقودها الاتحاد الأفريقي للتصدي للتهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة.

١٨ - وفي سياق تنسيق المكتب لمسائل السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تشاور على نطاق واسع مع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة. وفي هذا الصدد، عقد المكتب في داكار، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أول اجتماع تشاوري له مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وركز الاجتماع على المسائل التي تهم

المكتبين دون الإقليميين، بما فيها الأمن والإرهاب، وجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات، وأعمال القرصنة في خليج غينيا، والبطالة التي تؤثر على الشباب، وأثر الأزمة الليبية على المنطقتين دون الإقليميتين.

١٩ - وبالبناء على أمثلة التعاون بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تبادل المكتبان دون الإقليميين الآراء بشأن الطرائق التي يمكن بها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أن يساعد على تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. واتفق المكتبان على تعميق التعاون بينهما وتحسين تبادل المعلومات بشأن المسائل الشاملة، حيث حددا مكافحة أعمال القرصنة في خليج غينيا باعتبارها مسألة تتطلب تعاونا محددا وفوريا. كما اتفقا على العمل معاً بشأن التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبشأن تحديد المبادرات المشتركة المحتملة في مجال مكافحة الإرهاب والتدفق غير المشروع للأسلحة عبر المنطقتين دون الإقليميتين.

٢٠ - كما التقى ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، على هامش اجتماعاته مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بممثلي مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية الموجودة في داكار التي تغطي غرب ووسط أفريقيا. وخلال مناقشاته مع ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سعى إلى إيجاد سبل لتعزيز التآزر والتعاون مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية المنوطة بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا.

٢١ - ومن بين التحديات الرئيسية المشتركة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة في وسط أفريقيا مشكلة البطالة التي تؤثر على الشباب، والاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية، وضرورة تحسين الحوكمة على نطاق المنطقة دون الإقليمية، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في البلدان الخارجة من النزاعات وتلبية احتياجات مجتمعات النازحين. كما تعكف الأمم المتحدة على المساعدة على تعزيز قدرات الإدارات العامة ودعم المنظمات دون الإقليمية، بما فيها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتعزيز درجة تأهبها لمواجهة الحالات الإنسانية على الصعيد الإقليمي. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا جهوده لجمع ممثلي مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية بصورة منتظمة من أجل توحيد جهود التعاون التي بدأت في عام ٢٠١١.

باء – تعزيز القدرات داخل المنظمات دون الإقليمية للتصدي لتحديات السلام والأمن

٢٢ – شهدت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تغييرا في قيادتها خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث انتُخِب السيد نَسّور غيلينغدوكسيا أوايدو من تشاد أميناً عاماً للجماعة. وبالإضافة إلى ذلك، انتُخِب رئيس تشاد رئيساً للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٢٣ – وقام كل من ممثلي الخاص، والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في جهود تهدف إلى تنشيط التعاون بين الجماعة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بتوقيع اتفاق تعاون إطاري في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢، حُدّدت فيه مجالات الأولوية للشراكة، مثل الحوكمة السياسية، ودعم الوساطة، وجهود مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة، وتعزيز القدرات المؤسسية.

٢٤ – وبالمثل، ناقش موظفو مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا مسائل السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

جيم – الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام

٢٥ – نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا الاجتماعين الوزاريين الثالث والثلاثين والرابع والثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا[٢] خلال الفترة قيد الاستعراض. وعُقِد الاجتماع الثالث والثلاثون في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في بانغي، وعُقِد الاجتماع الرابع والثلاثون في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ في بوجمبورا. واستعرض الاجتماعان الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية؛ وأجريا تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ مختلف الصكوك والبروتوكولات، بما في ذلك مدونة قواعد السلوك لقوات الدفاع والأمن في وسط أفريقيا، وتقييماً للتقدم المحرز في جهود مكافحة الإجرام، واستعرضا تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرار الجمعية العامة ٦٩/٦٥ المتعلق بالمرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. واعتمد المشاركون في الاجتماع الرابع والثلاثين إعلاناً بشأن خريطة طريق لجهود مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا.

(٢) البلدان الأعضاء في اللجنة الاستشارية هي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

٢٦ - ومما يدعو إلى التشجع أن الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا وقّعت جميعها الآن على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (''اتفاقية كينشاسا'')، ولكن لم يُصدّق عليها بعد.

دال - أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر المرتكبة قبالة سواحل دول خليج غينيا

٢٧ - في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، قدَّمْتُ تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن بعثة تقييم القرصنة في خليج غينيا التي أوفدتها في الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/2012/45). وقد حثثت مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على العمل معاً في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وتمثلت إحدى التوصيات الرئيسية في أن يعمل المكتبان الإقليميان على مساعدة الدول الأعضاء المتضررة في تنظيم قمة لتحديد الأبعاد الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

٢٨ - وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أيضا في اجتماع بشأن التصديق على تدابير السلامة والأمن البحريين عقد يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ في كوتونو، في إطار الموضوع المعنون ''حلول إقليمية: اتفاقات تنفيذية لسلامة وأمن المجالين البحريين لغرب ووسط أفريقيا''. وقد هدف الاجتماع الذي اشتركت في استضافته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمتان دون الإقليميتان لتوطيد التعاون البحري على الصعيد العملي من أجل التعامل بفعالية مع تحديات السلام والأمن التي تواجه البلدان في غرب أفريقيا ووسطها.

٢٩ - وكان أحد الاقتراحات التي نُظِرَت في المنطقة دون الإقليمية للتعامل مع انعدام الأمن البحري هو إنشاء مركز تنسيق متعدد الجنسيات للسلامة والأمن البحريين في مالابو. كما تعكف البلدان في المنطقة دون الإقليمية على السعي بنشاط لتشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا في بوانت نوار بالكونغو. وإضافة إلى ذلك، شرعت بعض الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، مثل الكاميرون والكونغو وغينيا الاستوائية وغابون، في صياغة استراتيجيات وطنية لمكافحة القرصنة، بهدف التصدي للتحديات المتزايدة التي تواجهها.

٣٠ - وفي أعقاب اجتماع بدأته الأمم المتحدة وعُقِد في ليبرفيل في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ أيار/مايو، شُكِّلَت لجنة توجيهية لتولي الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات المعني بأعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا.

وهي تتألف من خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وستكون أولى أولويات اللجنة التوجيهية أن تدعو إلى عقد اجتماع للخبراء من بلدان خليج غينيا ومن الأطراف الأخرى المهتمة بالموضوع لوضع المسودة الأولى للاستراتيجية الإقليمية.

رابعا – جيش الرب للمقاومة

ألف – الحالة الراهنة

٣١ – تصاعدت من جديد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الاعتداءات على المدنيين في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أن شهدت انخفاضاً في أواخر عام ٢٠١١، حيث أُبلِغ عن وقوع ٥٣ حادثاً في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وفي مقاطعة أورينتال بجمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، تم الإبلاغ عن ٣٣ اعتداءً من جانب جيش الرب للمقاومة على المدنيين. وقد قُتِل ثلاثة مدنيين واختُطِف ٥١ شخصاً، بينهم ١٦ طفلاً، وجرى تشريد ما يزيد على ٠٠٠ ٤ مدني نتيجة لذلك. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تم الإبلاغ عن ٢٠ اعتداءً زُعم أن جيش الرب للمقاومة قام بها في الجنوب الشرقي، لا سيما بالقرب من مدينتي زيميو ومبوكي. ووردت إفادات بمقتل ستة أشخاص واختطاف ٤٨ أثناء تلك الاعتداءات، التي أدت أيضاً إلى نزوح السكان، بما في ذلك انتقال ٣٣ لاجئاً في آذار/مارس ٢٠١٢ من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى إقليم بوندو بمقاطعة أورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم عدم ورود إفادات بوقوع اعتداءات جديدة من جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان، فقد وصل إلى ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية بالبلد حوالي ٣١٦ ١ لاجئاً جديداً هاربين من اعتداءات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٢ – وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، كان هناك ما يزيد على ٠٠٠ ٤٤٥ شخص إما مشردين أو يعيشون كلاجئين بسبب عمليات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ويوجد ما يُقدَّر بزهاء ٠٠٠ ٣٤١ من المشردين داخليا في مقاطعة أورينتال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو يقل عن العدد المسجل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بما مجموعه ٤٠٠ ٦ شخص. وكان هناك نحو ٤٠٠ ٢٠ من المشردين داخليا وما مجموعه ٠٠٠ ٥ من اللاجئين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد عاد نحو ٠٠٠ ١٣ من المشردين إلى مواطنهم الأصلية في يامبيو ونزارا وإيكسو ومونـدري ومريدي في ولاية غرب الاستوائية، جنوب السودان، حيث أدى عدم

ارتكاب جيش الرب للمقاومة اعتداءات جديدة إلى تحسن الحالة الأمنية. إلا أن نحو ٠٠٠ ٥٧ شخص ظلوا مشردين وبحاجة إلى تقديم مساعدات إنسانية لهم في جنوب السودان. وكان هناك أيضاً نحو ٤١٩ ١٧ لاجئاً كنغولياً و ١٢٨ ١ لاجئاً من أفريقيا الوسطى في الولاية الاستوائية الغربية بجنوب السودان.

باء – الاستجابة المنسقة

٣٣ – في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام ممثلي الخاص وفرانسيسكو ماديرا، المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بقضية جيش الرب للمقاومة، بزيارة مشتركة إلى البلدان المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة لتقييم التقدم المحرز في جهود التصدي للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة. وحصلا من جميع الأطراف المعنية التي جرى التشاور معها على التزام مجدد بتنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة.

٣٤ – وأذن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه المعقود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بالشروع في تنفيذ المبادرة، التي استهلت رسميا في حفل أقيم في جوبا في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٢. وحضر ممثلي الخاص لوسط أفريقيا المناسبة نيابة عني. وتشمل عناصر المبادرة ما يلي: آلية تنسيق مشتركة تتبعها أمانة عامة مقرها في بانغي، ويترأسها مفوض السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي، وتضم وزراء الدفاع في البلدان الأربعة المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة؛ وفرقة عمل إقليمية تضم ٠٠٠ ٥ جندي تسهم بهم البلدان المتضررة؛ والمقر الرئيسي لفرقة العمل الإقليمية بما في ذلك مركز العمليات المشتركة، في يامبيو بجنوب السودان. وتشمل فرقة العمل الإقليمية ثلاثة مقار للقطاعات في دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوبو، جمهورية أفريقيا الوسطى، ونزارا، جنوب السودان. وتقع المسؤولية عن تكاليف تشغيلها وتوفير خدماتها اللوجستية ومعداتها وعملياتها على عاتق الحكومات ذات الصلة. ومن المقرر أن تُربط هذه المؤسسات بشكل وثيق بمركز معلومات للعمليات الاستخباراتية المشتركة تدعمه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي مقرّها في دونغو، شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ – وأكدت البلدان الأربعة (أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان) المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة استعدادها للمساهمة بقوات في فرقة العمل الإقليمية وتوفير أماكن العمل لمختلف عناصر المبادرة. وعلى الرغم من الإرادة السياسية التي تبديها السلطات الوطنية، فإنها أبرزت تحديات تواجه التنفيذ،

بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من الموارد والمعدات والتدريب والنقل وحصص الإعاشة لتمكين القوات من القيام بعمليات فعالة ضد جيش الرب للمقاومة.

٣٦ - ولا تزال ثمّة تحديات أخرى ماثلة، تشمل ضرورة ضمان أن تكون جيوش وحكومات البلدان المتضررة مستعدة تماما للعمل المشترك لدرء التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، على الصعيدين السياسي والعملياتي. وتفتقر المبادرة نفسها إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به للإنفاق على عملياتها. ومن دون توافر الموارد الضرورية، لن يكون الاتحاد الأفريقي قادرا على تنفيذ هذه المهمة الكبيرة بشكل كامل. وأشارت حكومات البلدان المتضررة أيضا إلى ضرورة ضمان برامج طويلة الأجل للتنمية في المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة من أجل معالجة قضايا من قبيل، غياب سلطة الدولة وتفشي الفقر والبطالة، التي تغذي نشوء الجماعات المسلحة وتبقيها في حيز الوجود. ويعمل جيش الرب للمقاومة في واحدة من أقل المناطق نموا في أفريقيا، بما في ذلك افتقارها وسائل النقل الأساسية والبنية التحتية للاتصالات وفرص العمل المجدية للشباب. وينبغي للبلدان الأربعة المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة وشركائها تحديد أولويات برامج التنمية في المناطق المتضررة في إطار الجهود المبذولة لضمان الاستقرار الطويل الأجل.

٣٧ - وحسبما طلب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (S/PRST/2011/21)، قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالعمل مع كيانات الأمم المتحدة في المنطقة المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة ومع الاتحاد الأفريقي من أجل وضع استراتيجية إقليمية إزاء جيش الرب للمقاومة، تتناول تقديم المساعدات الدولية في المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام إلى المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة. وتهدف أيضا إلى تعزيز الآليات العابرة للحدود التي ترمي إلى تحسين حماية المدنيين، وزيادة القدرة على الإنذار المبكر، وكفالة وصول المساعدة الإنسانية والاستجابة لها. كما تتناول قضايا تتعلق بالدعم المقدم لإعادة إدماج العائدين من المشردين داخليا والمختطفين والمقاتلين السابقين، وتوصي باتخاذ إجراءات دولية لتعزيز قدرة البلدان المتضررة على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء المناطق التي يكون جيش الرب للمقاومة موجودا فيها.

٣٨ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا اجتماعات مع الاتحاد الأفريقي، وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلدان المتضررة والشركاء الدوليين بهدف بناء توافق آراء بشأن الاستراتيجية. وقد عقد أول اجتماع من اجتماعين للجهات المعنية بدعوة مشتركة من الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة

الإقليمي في وسط أفريقيا في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وحضره ممثلون للدول المتضررة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف والدول المعنية، بما في ذلك أعضاء في مجلس الأمن ومسؤولون من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وعقد اجتماع ثان على مستوى الخبراء في عنتيبي بأوغندا، في يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢. ويتشاور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا أيضا مع طائفة واسعة من الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الناشطة في المناطق المتضررة، وذلك في سياق وضع الاستراتيجية. وتركز الاستراتيجية التي يجري وضعها في صيغتها النهائية والتي ستقدم إلى مجلس الأمن في وقت قريب على خمسة أهداف رئيسية هي:

(أ) تفعيل مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتنفيذها بشكل كامل؛

(ب) تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين؛

(ج) التوسع في الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها حاليا في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن لتغطية جميع المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة؛

(د) التشجيع على إيجاد استجابة منسقة في مجالي المساعدة الإنسانية وحماية الطفل في جميع المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة؛

(هـ) تقديم الدعم إلى الحكومات المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة في مجالات بناء السلام وحقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية، لتمكينها من بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء أراضيها.

٣٩ - وتقوم كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلدان المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع شركاء من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بوضع استراتيجية إقليمية لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وتهدف هذه العملية إلى توسيع المبادرات ذات الصلة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج في جميع أنحاء المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة، وفقا للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2011/21). وتعمل البعثات من أجل دعم مسؤولي الحكومات الوطنية والمحلية في وضع نهج إقليمي شامل لنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة

الإدماج. ويشمل جزء من هذا العمل مساعدة السلطات الوطنية في وضع إجراءات لإعادة المقاتلين الأجانب أو الهاربين الموجودين في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى إلى بلدانهم الأصلية. وقد ظل برنامج تأهيل وإعادة إدماج الهاربين البالغين و/أو المقاتلين السابقين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان يمثل شاغلاً رئيسياً لا بد من معالجته.

جيم – تقديم الدعم الإنساني إلى المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة

٤٠ – تقدم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مساعدات إنسانية واسعة النطاق إلى المجتمعات المحلية المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. وتسهم الطبيعة النائية وغير الآمنة لهذه المناطق في زيادة صعوبة توفير السبل المستدامة لإيصال المساعدات الإنسانية والمحافظة عليها وترفع كلفتها بشكل بالغ. ويقدر الشركاء العاملون في المجال الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية أنه، في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ لم يتسنّ لهم الوصول إلى نحو ٢٥ في المائة من المشردين داخليا في مقاطعة أويلي العليا و ٤٥ في المائة من المشردين داخليا في مقاطعة أويلي السفلى، نظرا لارتفاع تكاليف العمليات في مناطق تتسم بمحدودية شبكات الطرق وانعدام الأمن. وقد قام ممثلي الخاص لوسط أفريقيا خلال بعثاته المشتركة إلى البلدان المتضررة مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة، بزيارة عدد من المخيمات التي تأوي اللاجئين والمشردين داخليا. ونظرا لعدم وجود ما يكفي من الموارد وللتحديات الأمنية المتأصلة، يواصل كثير من المشردين داخليا العيش في ظروف قاسية.

٤١ – وقد زادت وتيرة جهود الحماية والمساعدة الإنسانيتين على مدار فترة الاثني عشر شهرا الماضية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ارتفع بمقدار الضعف تقريبا مقدار المساعدات الغذائية المقدّمة من برنامج الأغذية العالمي، من ٤٠٠ ١١٣ طن في عام ٢٠١٠ إلى ٧٠٠ ٢٢٣ طن في عام ٢٠١١، في المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة. ووسعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنشطتها في مجال الحماية وضمنت توزيع مواد الطوارئ الأساسية، بما في ذلك الأغطية البلاستيكية وأفرشة النوم والبطانيات والناموسيات وأواني الطهي. وقدمت وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية أخرى مواد إغاثة ورعاية طبية وأدوات زراعية وعززت نظم الإنذار المبكر. ويرى المعنيون الوطنيون والدوليون ضرورة مواصلة توسيع نطاق هذه المساعدة، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، واستكمالها بالإنعاش المبكر والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل.

دال – الدعم المقدم من الشركاء

٤٢ – واصل الشركاء تقديم دعم كبير إلى الجهود الرامية إلى القضاء على تهديد جيش الرب للمقاومة ومعالجة الآثار المترتبة على عمليات هذه الجماعة، ولا سيما في القطاع الإنساني. وكان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر المساهمين في هذا المجال. من جملة الشركاء الثنائيين الرئيسيين الآخرين الذي قدموا الدعم ألمانيا وإيطاليا والدانمرك والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج واليابان.

٤٣ – وقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ١,٣٥ مليون يورو لإنشاء مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بمسألة جيش الرب للمقاومة والمساعدة في تنفيذ مبادرة التعاون الإقليمي التي يقودها الاتحاد الأفريقي ضد جيش الرب للمقاومة. وقدم الاتحاد الأوروبي دعمه المالي أيضا إلى البلدان المتضررة، بما في ذلك من خلال المساهمات في البرامج الرامية إلى تشجيع الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة، وإنشاء نظم إنذار مبكر بالاتصال اللاسلكي لحماية المجتمعات المحلية الضعيفة.

٤٤ – ويقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بتنفيذ عدد من برامج المساعدة الإنمائية في البلدان المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة، تهدف إلى تعزيز سيادة القانون وبناء القدرة على الحوكمة المحلية وإعادة دمج الأعضاء السابقين في جيش الرب للمقاومة في مجتمعاتهم الأصلية. وفي شمال أوغندا، يدعم الاتحاد الأوروبي برنامجا إنمائيا خمسياً لمرحلة ما بعد انتهاء النزاع بمبلغ ٨٧,٦ مليون يورو يساعد في تيسير عودة معظم من تعرضوا للتشرد جراء عمليات جيش الرب للمقاومة. وقدم الاتحاد الأوروبي كذلك مساعدة إنسانية إلى المنطقة وأسهم بمبلغ قدره ٩ ملايين يورو لهذا الغرض في عام ٢٠١١.

٤٥ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بدأت الولايات المتحدة نشر ١٠٠ مستشار عسكري في المنطقة لتقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي والتدريبي وغيره من أشكال الدعم إلى الجيوش الوطنية المشاركة في عمليات ضد جيش الرب للمقاومة. ونُشر هؤلاء المستشارون كجزء من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة في إطار قانون نزع سلاح جيش الرب للمقاومة وإنعاش شمال أوغندا، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٠. ويقوم المستشارون أيضا بتنسيق المعلومات ومشاطرتها مع الجيوش الوطنية العاملة في المناطق المتضررة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، أعلنت حكومة الولايات المتحدة، بعد استعراض لفترة ١٥٠ يوما من الجهود، أنها ستبقي على وجود المستشارين العسكريين في البلدان المتضررة إلى ما بعد فترة الأشهر الستة الأولى المقررة.

٤٦ - وواصلت الولايات المتحدة تقديم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل تعزيز الجهود التي تضطلع بها في المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة. وفي إطار الجهود الرامية إلى حماية المدنيين، تقوم وزارة الخارجية ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة بتمويل شبكات الاتصال، بما في ذلك أجهزة الاتصال اللاسلكي العالية الترددات وأبراج الهواتف الخلوية، من أجل تعزيز الحماية المجتمعية في مقاطعتي أويلي السفلى وأويلي العليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت الولايات المتحدة بوصفها أكبر جهة مانحة ثنائية للمساعدة الإنسانية إلى السكان المتضررين بعمليات جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في السنة المالية ٢٠١١، بتقديم أكثر من ١٨ مليون دولار لدعم توفير المساعدة الغذائية وتنفيذ مبادرات الأمن الغذائي والحماية الإنسانية والصحة وتوفير أسباب المعيشة، إضافة إلى أنشطة الإغاثة.

هاء - الأنشطة المضطلع بها في بلدان محددة

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٧ - أنشأت الحكومة وشركاؤها، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفرنسا والولايات المتحدة وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في إطار الجهود المبذولة لتنسيق أعمالها، فريقا عاملا معنيا بجيش الرب للمقاومة، وعُين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى جهة اتصال بشأن مسألة جيش الرب للمقاومة. وزار ممثلون عن المكتب المتكامل نظراءهم في الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (دونغو وغوما) كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين البعثات وتعزيز تبادل المعلومات. وأتاحت الزيارة أيضا فرصة للمكتب المتكامل وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتبادل أفضل الممارسات، ولا سيما في مجال الإعادة إلى الوطن وتشجيع الانشقاق عن جيش الرب للمقاومة فيما بين أفراده. وقام المكتب المتكامل، بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، باستكشاف خيارات بشأن أفضل السبل لدعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في وضع آلية لتيسير إعادة المنشقين عن جيش الرب للمقاومة إلى أوطانهم الأصلية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٨ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تنفيذ التدابير العسكرية وغير العسكرية للتصدي لتهديد جيش الرب للمقاومة، وذلك بالتنسيق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتشاور مع شركاء آخرين. وبين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أجرت البعثة والقوات المسلحة الكونغولية عمليات عسكرية مشتركة في مقاطعتي أويلي السفلى وأويلي العليا. ومن خلال إنشاء قواعد أمامية إضافية والقيام بدوريات مكثفة، استهدفت العملية تعزيز الأمن في المناطق المتضررة من أعمال جيش الرب للمقاومة خلال تلك الفترة. وبالإضافة إلى ذلك، ومن ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، نفذت البعثة خمس عمليات عسكرية محددة لتعزيز حماية المدنيين في المناطق الواقعة تحت التهديد في مقاطعة أويلي العليا.

٤٩ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، أطلقت البعثة عملية تحت شعار ''مرحبا بالسلام'' دعما لبرامجها المتعلقة بنزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، تهدف إلى تشجيع انشقاق واستسلام المقاتلين من جيش الرب للمقاومة. ومن المتوقع أن تستمر العملية حتى نهاية عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نشرت البعثة قواعد أمامية جديدة في منطقتي بوتا وأنغو في مقاطعة أويلي السفلى. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، أجرت البعثة والقوات المسلحة الكونغولية عملية ''القبضة الحديدية'' لردع أنشطة جيش الرب للمقاومة في مقاطعة أويلي العليا، بولاية أوريونتال. وفي غضون ذلك، واصلت القوات المسلحة الكونغولية القيام بعمليات عسكرية ضد جيش الرب للمقاومة في متنزه غارامبا الوطني.

٥٠ - وفي مجال الإنذار المبكر، واصلت البعثة دعم إنشاء شبكات إنذار في المجتمعات المحلية في مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى، لتمكين المجتمعات المحلية من إبلاغ السلطات المحلية و/أو البعثة بهجوم وشيك أو فعلي. واعتبارا من ٤ أيار/مايو ٢٠١٢، تم تركيب ٤٠ من أجهزة اللاسلكي ذات الترددات العالية داخل المجتمعات المحلية في المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة كجزء من المبادرة. وتقوم الوحدات الهندسية للبعثة أيضا بإصلاح طريقي دونغو - دورو وفارادجي - دوربا من أجل تحسين الحركة وتيسير التجارة داخل المنطقة.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض مستوى التعاون بين القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الشعبي الأوغندية، مع مغادرة جميع الوحدات القتالية الأوغندية جمهورية الكونغو الديمقراطية في نهاية عام ٢٠١١. ومع ذلك، وخلال اجتماع دوري عقد في كينشاسا، في يومي ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢، شاركت فيه البعثة بصفة مراقب، بين

وزيري الدفاع ورئيسي الأركان العامة ورئيسي الاستخبارات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا اتفق البلدان على ضرورة تعزيز التعاون وتبادل المعلومات المتعلقة بجيش الرب للمقاومة.

جنوب السودان

٥٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقديم الدعم لتوسيع نطاق استراتيجية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للتواصل الإقليمي بشأن جيش الرب للمقاومة (ربط شبكات الإذاعة في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان). وشمل ذلك تقديم المساعدة إلى الجهود التي تولت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيادتها من أجل توسيع نطاق البث الإذاعي لبرامج ''العودة إلى الوطن'' من مناطق غرب الاستوائية إلى نقاط العبور الاستراتيجية لجيش الرب للمقاومة في ولاية غرب الاستوائية، وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتيسير انشقاق المقاتلين وتعزيز الاستراتيجيات الإقليمية للإعادة إلى الوطن. وواصل مكتب منسق الولاية التابع لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ولاية غرب الاستوائية تيسير توزيع مواد التوعية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن جيش الرب للمقاومة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان القيام بدوريات مدنية/عسكرية متكاملة وجمع المعلومات في المناطق المتضررة بعمليات جيش الرب للمقاومة.

٥٣ - ولئن لم يتم وضع آليات رسمية حتى الآن من أجل إعادة البالغين الفارين من جيش الرب للمقاومة من غير السودانيين إلى أوطانهم، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التعاون مع السلطات الوطنية في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تيسير الإعادة الدورية إلى الوطن. وفي غضون ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العمل مع الشركاء الرئيسيين لصياغة بروتوكول رسمي بشأن إعادة أفراد جيش الرب للمقاومة إلى أوطانهم.

أوغندا

٥٤ - كانت مسيرة الاتجاه نحو الانتعاش في شمال أوغندا، مشجعة. وقد لوحظ حدوث تقدم كبير، بما في ذلك من خلال عودة وإعادة إدماج المشردين سابقا، حيث لم يتبق سوى

أربعة مخيمات عاملة فقط من أصل ٢٥١ مخيما للمشردين داخليا. وقد زاد الإنتاج الزراعي وتحسنت قدرات الحكومة المحلية.

٥٥ - ومع ذلك، لا تزال هناك عوامل يمكنها أن تحرف مسيرة التقدم، بما في ذلك الفوارق الاقتصادية والاختلالات في حيازة الأراضي، وارتفاع مستويات البطالة في صفوف الشباب والإحباط المتزايد فيما بين السكان الذين تحدوهم آمال كبيرة في الانتفاع بفوائد السلام. ومن خلال مشروع صندوق لبناء السلام، تنفذه ثماني وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، تُبذل جهود من أجل التصدي لبعض تلك التحديات، من خلال تقديم المساعدة المتخصصة لإعادة الإدماج، وكفالة الإدماج للأسر المعيشية في المنطقة التي تترأسها نساء والأسر المعيشية للمشردين داخليا والعائدين والمقاتلين السابقين. ويقدم البرنامج أيضا الدعم النفسي والاجتماعي، والرعاية المؤقتة، ويدعم جمع شمل الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة والأطفال الآخرين المتضررين من العنف.

٥٦ - وساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وصندوق بناء السلام الحكومة على إنشاء آليات العدالة الانتقالية وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتدعم المشاريع، من بين أمور أخرى، بناء القدرات من أجل الوساطة وبناء السلام وحل النزاعات على الصعيد المحلي وخطة الحكومة للعمل الإيجابي لصالح المنطقة دون الإقليمية في إطار خطتها لإحلال السلام والانتعاش والتنمية في شمال أوغندا (٢٠١٢-٢٠١٥).

٥٧ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقد كل من مفوضية حقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومشروع قانون اللاجئين التابع لجامعة ماكريري اجتماعا تشاوريا وطنيا بشأن قانون العفو لعام ٢٠٠٠، وانصب التركيز على كفالة الحق في العدالة لضحايا نزاع جيش الرب للمقاومة والآثار التي يمكن أن تترتب على حقوق الإنسان عن منح عفو شامل. وفي سياق الاجتماع، تبادلت منظمات الضحايا ومنظمات المرأة وسلطات الدول تجاربها فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها جيش الرب للمقاومة وتبادلت وجهات نظرها بشأن قانون العفو وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تنفذه لجنة العفو. ورأت منظمات المرأة وممثلو الضحايا على وجه الخصوص أنه لا بد أن تكفل الدولة المساءلة وقول الحقيقة، وأن قانون العفو يتطلب على الأقل مراجعة ومزيدا من المناقشة.

٥٨ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نظمت منظومة الأمم المتحدة في أوغندا وجامعة غولو، مؤتمر أبحاث بشأن تصورات بناء السلام في شمال أوغندا جمع علماء وممارسين وطنيين ودوليين في هذا المجال. واستهدف المؤتمر تقوية جامعة غولو كمؤسسة رئيسية لبناء السلام في

المنطقة. واتفق المشاركون على عدة توصيات سياساتية ستدرج في النسخة الثانية من خطة الحكومة للسلام والانتعاش والتنمية في شمال أوغندا (٢٠١٢-٢٠١٥).

خامسا – ملاحظات

٥٩ – إنني أشعر بالتشجع إزاء الجهود التي يبذلها عدد متزايد من دول المنطقة لتحسين قواعده وإجراءاته الانتخابية للسماح بمشاركة شعبية أوسع. وإني أثني على البلدان التي أجرت انتخابات سلمية ونفذت عمليات منظمة لنقل السلطة السياسية، وأدعو دول المنطقة إلى معالجة الفجوات القانونية والإدارية المتبقية من أجل ضمان إجراء انتخابات جامعة وشفافة وتشاركية.

٦٠ – وفي حين إني أثني على منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية على معدلات النمو الاقتصادي المثيرة للإعجاب المسجّلة خلال العام الماضي، يتمثل التحدي الآن في تحويل هذا النمو إلى مكاسب ملموسة لغالبية الناس في المنطقة دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، يؤسفني أن النمو الاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة لم يؤد بعد إلى انخفاض حقيقي في حدّة الفقر. ومن أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، إني أدعو دول المنطقة إلى التعجيل ببذل ما يلزم من جهود لضمان نمو مراع لمصالح الفقراء يكون مفيدا لغالبية السكان دون تمييز. ويقف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا على أهبة الاستعداد لدعم الدول في هذا الصدد. ومن أجل الترويج لاتخاذ نُهج تشاركية وغير تمييزية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إني أشجع كذلك دول المنطقة على تعزيز هياكل حقوق الإنسان لديها، بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية، ومواصلة التماس المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٦١ – وأود أن أرحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا لجنة حوض بحيرة تشاد باتخاذ تدابير محددة لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. وأشجع بلدان لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا على الوفاء بالتزامها بالعمل معا لبناء استراتيجية متماسكة لمكافحة الأسلحة والذخائر غير المشروعة في المنطقة دون الإقليمية. وستظل الأمم المتحدة على استعداد لمؤازرة الجهود دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز السلام والأمن، وإلى تعبئة المجتمع الدولي لتقديم الدعم اللازم في هذا الصدد.

٦٢ – وقد أشعرتني بالتشجيع أيضا الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا من أجل وضع آليات لتحقيق التكامل والتعاون عبر الحدود، بما في ذلك تلك التي تعزز تحرك الناس بحرية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ومع ذلك، وكما جاء في ملاحظة الدول الأعضاء نفسها، فإن وتيرة تنفيذ البروتوكولات ذات الصلة يجب أن تُسرّع إذا أريد لها أن تؤتي ثمارها. وتعتبر هذه الآليات اللبنات الأساسية لتعزيز التعاون.

٦٣ - وتظل أعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر في خليج غينيا تمثل تحديا كبيرا. وأود أن أسجل التعاون المستمر بين لجنة خليج غينيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بدعم من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من أجل تنفيذ توصيات قرار مجلس الأمن ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، بما في ذلك من خلال تنظيم مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات حول هذه المسألة. وإنني أحث الدول المتضررة في خليج غينيا على مواصلة جهودها الرامية إلى مواجهة هذه الظاهرة المقلقة دون إبطاء وبفعالية. وأدعو أيضا شركاءها إلى مواصلة دعمها في هذا المسعى البالغ الأهمية.

٦٤ - ويشجعني التعاون المتزايد بين الجهات المعنية التي تعمل على تحييد التهديد الذي يمثله جيش الرب للمقاومة. وأدعو المجتمع الدولي لدعم تنفيذ استراتيجية إقليمية منسقة لمواجهة تهديد وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك من خلال جهود نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. فتوفير الموارد الضرورية هو وحده الذي يجعلنا قادرين على ضمان نجاح الجهود الجارية للسلطات الوطنية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين في هذا الصدد.

٦٥ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لحكومات بلدان وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، وغيرها من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، على تعاونها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وأود أيضا أن أشيد بالدعم والتعاون اللذين تلقاهما المكتب من مختلف هيئات الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، وهي تحديدا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمكاتب الإقليمية والأفرقة القطرية والكيانات الأخرى ذات الصلة، لما أسدته من تعاون للمكتب. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا لما يبذلونه من جهود متواصلة لتعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.